#economicgovernance
Deauville Partnership Conference
A civil society outreach
www.deauville-partnership.org
#civilsociety
#entrepreneurship
#socialjustice
G7 GERMANY
Initiated by Federal Foreign Office
candid

دور المجتمع المدنى تحت زعم العمل السياسي

ورقة نقاش محمد عبد العزيز

زيادة الأعمال والمجتمع المدني: كيف رجال الأعمال والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تساهم في مجتمع مستقر وعادل اجتماعيا، وكيف يمكن / الدول المانحة G7 تكون من الدعم؟

قبل ثورات الربيع العربي وتحديدا ثورة 25 يناير في مصر بالتمييز الطبقي وانهيار أسس العدالة الاجتماعية وذلك على مستوى السياسات والقوانين المنظمة وجاءت شعارات ثورة 25 يناير تحمل مطالب العدالة الاجتماعية فكان شعارها " عيش .. حرية .. عدالة إجتماعية " .

جاءت الثورة وهي تحمل آمال الناس بحياة كريمة وتطبيق شعارات الثورة وذلك بترجمة تلك الشعارات على أرض الواقع بوجود مجتمع مدنى قوى قادر وفاعل على المساهمة في المشاركة في صناعة القرار ، في فترة حكم المجلس العسكرى وبعد اول انتخابات رئاسية بعد الثورة لم يتحقق شيء ، ظل رجال الاعمال هم سند لسياسات أكثر ظلما وبطبيعة الأحوال إنحازوا لتشريعات تعصف بالعدالة الاجتماعية ونتيجة لعدم وجود تكافؤ إستفادت تلك الطبقة من سياسات الدعم على حساب الفقراء ولم يكن هناك دور للمجتمع المدنى بعدم تغيير القانون النظم للجمعيات الأهلية فهو قانون يسمح لجهة الإدارة بعرقلة دور المجتمع المدنى تحت زعم العمل السياسي ومع ذلك لم يكن هناك رضاء من الحكومة سوى على الجمعيات التي تعمل في العمل الخيرى ببناء مساجد ومستشفيات ولم يكن هناك بطبيعة الأحوال أي دعم للمنظمات الحقوقية والتنموية حتى القوانين التي يتم تمريرها لم يشارك فيها امجتمع المدنى بالنقاش .

لم تكن ثورة 25 يناير لها قيادة منظمة وحزب قادر على الضغط على تنفيذ مطالب الثورة فوقعت الثورة بين أكبر قوتين بين الجيش من ناحية وبين الإسلاميين بكل فصائلهم من ناحية أخرى وسط ذلك الصراع المستمر على مدى اربع سنوات لم يتحقق اى هدف في وجود مجتمع مدنى قوى ومستقر .

ان بداية اى تغيير ووجود دور مجتمع مدنى فاعل قوى يبدأ بوجود إرادة سياسية من الحكومة وتلك الإرادة السياسية تسمح بوجود قانون ينظم عمل المجتمع المدنى باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية وكذلك عدم ممانعة المواطنين من المشاركة فيها ووجود ثقافة من رجال الاعمال بأن مجتمع مدنى قوى يعنى استقرار استثماراتهم وتقديم النصح في مجتمع عادل ولن يأتي ذلك سوى على المستوى الداخلى بالضغط من أجل انشاء هذا القانون وتغيير القانون الحالي وكذلك على المستوى الدولى بربط اى استثمارات بهذا التغيير وزيادة مساهمة المجتمع وتعزيز دوره ويأتي أيضا بالشراكة بين الدول المانحة والحكومات ومزيد من التعاون مع المجتمع المدنى .

مازالت مصر على سبيل المثال تعانى من أزمة إقتصادية وتدهور في الخدمات وتحديدا في المناطق الأكثر فقرا ومازالت تتعامل الحكومة مع تلك المشكلات بطرق تقليدية وترفع شعار أولوية العدالة الاجتماعية على حساب الحقوق السياسية والمدنية وهذا النهج خاطئ لانه لا انفصال بين العدالة الاجتماعية وبين الحقوق المدنية والسياسية ومع ذلك فهناك فرصة في معالجة هذا الامر بان يكون دعم الدول المانحة في الجانبين في مشاريع انشاء محطات الصرف الصحي والمياة والكهرباء وكذلك في تعزيز الديمقراطية والشفافية .

ان الأدوار متكاملة ولن يكون هناك أي نجاح إلا بضغط يتولد عنه إرادة سياسية خاصة بعض وسائل الاعلام تصور ان الدول المانحة ما هي الا كيانات تعزز الفقر والديكتاتورية في سياق متغيرات خطيرة حدثت في المنطقة من وجود جماعات إرهابية مثل داعش والتي جعلت هناك حالة من القبول المجتمعي لاى انتكاسات في سبيل الحفاظ على استقرار الدولة والحد من انتشار الإرهاب في المنطقة .

Supported by
FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
Friedrich Naumann STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT
Hanns Seidel Stiftung
HEINRICH BÖLL STIFTUNG
Konrad Adenauer Stiftung
ROSA LUXEMBURG STIFTUNG